((دور الدولة في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣))

د. محمد صالح حمد علي

جامعة بغداد / كلية التربية ابن الهيثم

المقدمة:

تحتل التنمية الزراعية في معظم بلدان العالم مكانة مهمة ومتميزة لما لها من دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .ففي البلدان المتقدمة كان هناك دعم كبير مالي وفني وعلمي وتكنولوجي من قبل الحكومات الى القطاع الزراعي على الرغم من الامكانيات المالية والفنية والادارية والتكنولوجية التي يمتلكها القطاع الخاص الزراعي .لذا فمن الضروري قيام الحكومات في البلدان الناميه بشكل عام والعراق بشكل خاص بتقديم كل اشكال الدعم لتنمية القطاع الزراعي وحل اشكالية التنمية وذلك لعظمة مشاكل التنمية الزراعية من جهة وضعف الامكانيات المالية والفنية والادارية والتكنولوجية والمعلوماتية للقطاع الزراعي الخاص .

مشكلة البحث:

تتمحورمشكلة البحث في كون اشكالية التنمية الزراعية تتمثل بمجموعة من المعوقات المتشابكة والمتداخلة متمثله بتدمير البنى التحتية بعدالاحتلال عام ٢٠٠٣ ومشاكل الارض والتملح والتصحرومشاكل المياه من حيث النوع والكم والتلوث البيئي وانخفاض الاستثمارات وتوقف دعم الدولة والارتفاع الكبيرفي اسعارمدخلات الانتاج الزراعي وانخفاض استخدام الحزمة التكنولوجية الزراعية فضلا عن مشاكل السياسه التجاريه وما نجم عنها من سياسة اغراق الاسواق العراقيه .مقابل ذلك ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والادارية للقطاع الزراعي الخاص وعدم قدرته على معالجة مشاكل التنمية الزراعية لوحده .

اهمية البحث:

تاتي اهمية البحث من اهمية التنمية الزراعية ودورها في تطوير القطاع الزراعي وذلك لتوفير الغذاء للسكان بعد ان وصل الانتاج الزراعي الى مستويات متدنية جدا وذلك بعد احتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تدمير للبنى التحتية وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي وتوقف دعم الدولة للنشاط الخاص

هدف البحث: يهدف البحث الى الاتي:

١ -كشف وتوضيح اشكالية التنمية الزراعية في العراق من خلال توضيح اهم معوقات التنمية الزراعية.

٢ -توضيح دور الدولة فـي حل مشاكل التنمية الزراعية في العراق وذلك لضعف امكانية القطاع الخاص على حلها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تعقيد وتشابك تحديات التنمية الزراعية في العراق لا يمكن حلها الا من خلال تدخل الدولة وذلك لعدم قدرة القطاع الزراعي الخاص على حلها لضعف امكانيته الاداريه والماليه والفنيه والتكنولوجيه ،ولتحقيق اهداف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:

المحور الاول: مشاكل ومعوقات التنمية الزراعية في العراق .

المحور الثاني: دور الدولة في تطوير القطاع الزراعي في العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول– مشاكل ومعوقات التنمية الزراعية في العراق وفي هذا المبحث سوف نتناول ابرز معوقات التنمية الزراعية في العراق خلال المده ٢٠٠٣–٢٠١٠ . وكالاتي:

اولا:المعوقات الأرضية والمائية والبيئية

ثانيا: معوقات الاستثمار والتمويل الزراعي

ثالثا :معوقات الملكية والحيازة الزراعية

رابعا: معوقات استخدام الحزمة التكنولوجية

خامسا: المعوقات البشرية

سادسا: المعوقات البنيوية

اولا:المعوقات الأرضية والمائية والبيئية

يعاني العراق من وجود العديد من الاشكاليات والمعوقات في الموارد الارضية والمائية والبيئية الزراعية والتي بالامكان الاشارة الى ابرزها فيما ياتي:

أ – تملح الاراضي الزراعية نتيجة الهدر في استخدام مياه الري من قبل الفلاحين في الاراضي الزراعية المروية بطريق الري ا لتقليدية [1] كما تظهر هذه المشكلة ايضا في بعض المناطق الزراعية غير المروية وفقا لمادة اصل تكوين التربة . بحيث يبدا تدهور الاراضي الزراعية بالتملح . كذلك عندما تتواجد طبقات صماء تعيق تصريف المياه . فضلا عن سوء ادارة التربة المروية مما يؤدي الى وجود افاق صودي ة او طبقة طينية صلبة تعيق تصريف المياه وكذلك حركة الجذور وبالتالي تصبح التربة في حالة غدق . مما يجعل الارض غير صالحة للزراعة . وعلى مر الزمن تخرج من نطاق الاستثمار الزراعي وتدخل في قائمة الاراضي المتدهورة . وقد بلغت مساحة الاراضي عديمة الانتاجية في العراق م ا مقداره (٢٩٣٤٥٠٧)الف هكتار.اي ما يعادل(٦٨٠٩%) تقريبا من مساحة العراق الاجمالية،وهي مساحة كبيرة حيث تشكل اكثر من نصف مساحة العراق . كما وتقسم الترب المتأثرة بالاملاح

الى (ترب ملحية .وترب صودية .وترب ملحية وصودية) وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغدق بـ(٣٧٠)الف هكتار . وبالغدق والملوحة معا بحوالي (٦٥٣)الف هكتار[٢]

ب- عدم تنظيم الري علاوة على انخفاض مناسيب المياه في بعض الانهار مما يؤدي الى انخفاض مساحة الاراضي المزروعة وخاصة اراضي (الحبوب) وتزداد مشكلة المياه خطورة امام المشاريع المائية السابقة والحالية والمستقبلية لدول الجوار والتي تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما . مما يمنحها المقدرة على التحكم او التأثير بمجرى نهري دجلة والفرات وروافدهما . سواء من خلال التاثير على مستوى مناسيبهما او من خلال تلويث مياههما بالفضلات والاوساخ التي يلقيها افراد او مصانع تلك البلدان في المياه الدولية .كماوان المياه غير كافيه لتلبية متطلبات الزراعة في العراق مستقبلا اذا ما اخذنا بالحسبان مشاريع الاستصلاح والتطوير المنوي اقامتها في العراق مستقبلا فضلا عن انخفاض كمية الواردات المائية العراقية وتدهور نوعيتها بسبب المشاريع السورية والتركية المقامة على نهري دجلة والفرات .

حيث انخفضت واردات مياه نهر الفرات عند الحدود السورية العراقية من (٢٧.٤) مليار م ٣ الى (٨.٤٥) مليار م ٣ . اي انخفضت ا بما يعاد ل (٧٠%) تقريبا،فضلا عن تدهورت نوعية المياه،الضعف .اما نهر دجلة فعلى الرغم من التردي في نوعية المياه كان اقل نسبيا من تردي نوعية مياه نهر الفرات . الا ان الواردات المائية لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية قد انخفضت باكثر من (٥٠%).

وكل ذلك ينعكس بشكل سلبي على مشكلة المياه في العراق ويزيد من تعقيدها في الوقت الذي يعاني فيه الوطن العربي من مشكلة ظاهرة الاحتباس الحراري في المناخ العالمي . فعلى الرغم من امتلاك العراق لـ(٥٤%) من مساحة نهر دجلة و (٤٧%) من مساحة نهر الفرات الا انه لا يستطيع التحكم في واردات النهرين بسبب سيطرت دول الجوار على منابع النهرين[٣].

جـ- التلوث البيئي :

عندما يتم تقويم بيئة العراق خلال العشرين سنه الماضيه بموضوعيه وعلميه يمكن ان يصنف ضمن البلدان الموبوئه وذلك وفقا للمعايير والتقارير الدوليه استنادا الى الماء والهواء الملوثان ونتائج الفحص للانسان والحيوان والنبات والحالات الصحيه الشاذه والتشوهات الخلقيه وغ يرها . ويمكن توضيح ذلك من خلال الاتي:

<u>د. تلوث الماء</u>

لقد حصل تلوث كبير وخطير جدا في المياه العراقية سواء في نهري دجلة والفرات وروافدهما او المسطحات المائية ومياه شط العرب حيث ارتفعت نسبة الملوحه (٢٥٠) جزء من المليون الى (٣٠٠٠) جزء من المليون وهي بذلك اكثر من المقرر (١٥) مرة وارتفعت نسبة التلوث من

(١.٣) جزء من المليون الى (٥٠) جزء من المليون وهذه نسب مرتفعة ومدمرة للانسان والحيوان والنبات ، وبالامكان استعراض الاسباب التي ادت الى ذلك ومنها الاتي[٤]

١- قيام دول الجوار (المنبع لانهر العراق) ببناء العديد من الخزانات والسدود من شانها ان تزيد من تركز الاملاح فيها بسبب عمليات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة صيفا عند اعطاء حصة مائية للعراق فانها ستكون عالية الملوحة .

٢-الاملاح الناجمة عن قيام دول المنبع بغسل التربة من الاملاح والمواد الكيمياوية العالقة في التربة نتيجة الاسمدة الكيمياوية المستخدمة عند الزراعة ، فضلا عن مياه المبازل وتحويلها الى مجرى نهري دجلة والفرات للتخلص منه .

٣-مساهمة العراق في تلوث مياه الانهر حيث يقوم بالعمليات نفسها التي تقوم بها دول المنبع .

٤-رمي مخلفات المدن والصناعة من المياه الثقيلة والمواد الضارة في مجرى النهرين .

٥-تلوث المياه الناجم من خلال عمليات الصيد باستخدام المتفجرات والسموم في الانهر والمسطحات المائية .

هـ :تلوث الهواء

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تلوث الهواء ومنها الاتي ..

١-العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ وما نجم عنه من رمي الاف الاطنان من المتفجرات وما نجم عنها من انبعاثات واشعاعات مضرة بصحة الانسان والحيوان والنبات والبيئة.

٢-استخدام اسلحة محرمة دوليا التي انبعثت منها اشعاعات ذرية تركزت معظمها في المحافظات الجنوبية من العراق تبقى اثارها لعشرات السنين .

٣-الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما رافقه من تدمير كل المنشات العسكرية والصناعية والبنى التحتية وذلك باستخدام الاسلحة المحرمة دوليا والتي ساهمت بتلوث الهواء من خلال الغازات السامة والاشعاعات والانبعاثات .

٤- قيام الاحتلال الامريكي بتجريف مساحات واسعة م ن البساتين بحجة الارهاب ، فضلا عن قيام بعض النشاط الخاص بتجريف البساتين وتحويلها الى اراضي سكنية ، فضلا عن موت الملايين من اشجار النخيل ، والتصحر وهذا من شانه ان يقلل عملية التركيب الضوئي وبالتالي تغيير نسب الخلط الغازي في الطبيعة فيقل الاوكسجين ويزداد ثاني اوكسيد الكاربون .

ثانيا – معوقات الاستثمار والتمويل الزراعي

يمكن عد المعوقات المالية والاستثمارية من اهم معوقات التنمية الزراعية . حيث تتبين اهمية هذه المعوقات من ملاحظة الانخفاض الكبير للاستثمارات في القطاع الزراعي بعد عام ٢٠٠٣ حيث توقف الاستثمار الحكومي بشكل شبه تام اما الاستثمارات الخاصة فهي الاخرى كانت ضعيفة جدا بسبب انعدام الاستثمارات الحكومية من جهة وضعت الامكانيات المالية

للنشاط الزراعي الخاص من جهة اخرى ويؤكد العالم كرشنا على اهمية الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في البلدان النامية . حيث يؤكد على ضرورة ان لا تقل نسبة هذه الاستثمارات عن (٢٠%) من مجموع الاستثمار العام . كضرورة لمواجهة الازمة الغذائية.[٥]

ثالثا: معوقات الملكية والحيازة الزراعية

تعد مشكلة الملكية والحيازة الزراعية من اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تحديث وتطوير الزرعة . حيث شهدت الملكية والحيازة الزراعية في العراق تغيرات مستمرة من التجميع والتفتيت والاستيلاء والتوزيع طيلة العقود السابقة .اذ ان تعقيد التركيب الحيازي للارا ضي الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية الى وحدات انتاجية صغيرة ومبعثرة لا يساعد على استخدام الممكنة الزراعية. وبالتالي يؤدي الى تدني الانتاج الزراعي ومعدلات انتاجيتة . والجدير بالذكر ان عدد الملكيات والحيازات الزراعية في العراق قد بلغ بعد صدور قانوني الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) و (٩٠) لسنتي ١٩٧٠– ١٩٧٥ على التوالي . مامقداره (١٥٧٠٥٠) للملكيات الاقل من (١٠) دونم و (٤٩٢٣٠٠) للملكيات الاكثر من (١٠) دونم واقل من (٢٠) دونم .بينما بلغ عدد الملكيات ذات المساحة الاكبر من (١٢٠) دونم (٢٨٣٠٠) والاكثر من (٣٠٠) دونم (٥٢١٤) ملكية زراعية .[٦] مما سبق يتضح لنا مدى استحواذ الملكيات والحيازات الصغيرة والمتوسطة على معظم الملكيات، حيث تشكل الملكيات الزراعية من الصنف الاول والثاني اعلاه مامقداره (٩٥%) من اجمالي الملكيات والحيازات الزراعية في العراق .ونتيجة لذلك تكونت ملكيات زراعية غير اقتصادية بحيث لا تسمح للفلاح بزراعتها وفق الدورة الاقتصادية من جهة ولا يمكن زراعتها بالحبوب من جهة اخرى .فضلا عن انعدام امكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية الزراعة . ناهيك عن الخسارة الكبيرة الناجمة عن امتلاك كل فلاح لساحبة مع ملحقاتها .مما نجم عن هـ هدر كبير في استخدام المكننة الزراعية دون مراعاة للكفاء ة الاقتصادية. لا سيما ان معظم هذه الالات كانت تستورد بالعملة الصعبة [٦] مما سبق يتضح لنا الدور السلبي لتلك القوانين في تفتيت الاراضي الزراعية وبعثرتها .كذلك ياتي دور عامل التوريث ليضيف الى هذه الملكيات الصغيرة اصلا في مقاييس الاستثمار الزراعي عاملا اخر يزيد من تفتيت الملكية الزراعية وتشتتها وبعد تلك القوانين صدرت العديد من القرارات التي تخص الملكيه الزراعيه في محاولة لحل مشكلة الملكيه والحيازه الزراعيه نظرا لكون هذه القرارات لم تعالج مشكلة الملكيه والحيازه الزراعيه بشكل علمي ومدروس من الناحيه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه فضلا عن تاثير ظروف الحرب التي مر بها العراق طيلة تلك السنوات على خططه وبرامجه التنمويه في القطاع الزراعي وسائر قطاعات الاقتصاد القومي.

رابعا–معوقات استخدام الحزمه التكنولوجيه

يقصد بالحزمه التكنولوجيه كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعيه (المكننه الالي ه) وطرق استخدامها وصيانتها والبذور المحسنه والشتلات الاصليه ومدىملائمتها فضلا عن انظمة الري وطرق تشغيلها واساليب مكافحة الاوبئه والآفات الزراعيه المحلية فبالنسبه لاستخدام البذور والشتلات والتقاوي المحسنه فبالرغم من معرفة فوائد ومزايا هذه الاصناف في زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيتة الا ان النجاح المتحقق من انتاجها محليا واستخدامها كان محدودا قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣ وكان الاعتماد على الخارج في الحصول على التقاوي والبذور المحسنه كان بشكل كبير ويرجع سبب محدودية استخدام البذور المحسنة والتقاوي والشتلات الى الاسباب التالية[٧]

١-قلة الاصناف الملائمة للظروف المختلفة داخل القطر العراقي .

٢- قلة وعدم كفاءة اكثار البذور المحسنة نتيجة قصور الامكانات المادية والفنية .

٣- محدودية الامكانات البحثية في استنباط اصناف جديدة اكثر ملائمة للبيئة الزراعية في العراق .وضعف القدرة على ايصالها الى المزارعين في الاوقات المحدودة

٤-قلة الوعي الارشادي بين المزارعين .وضعف الجهاز الارشادي في توجيه وتوعية المزارعين باهمية الاصناف الجديدة .

اما **المكننة الزراعية** فعلى الرغم من كونها مؤشرا يدل على مستوى التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي وعلى الرغم من اهتمام وتوجيه العراق نحو هذا المجال . الا ان معدل استخدام المكننة الزراعية في العراق ما زال هامشيا ومنخفضا مقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة .حيث بلغ عدد الجرارات المستخدمة في العراق لعام ١٩٨٧ ما مقداره (١٠.٨) جرار لكل الف مزارع مقابل (١٨٨.٨) جرار لكل الف مزارع في الدول المتقدمة و (٣٧١.٣) جرار لكل الف مزارع في اوربا الغربية .امالحاصدات فقد بلغ عددها في العراق (٠.٩) حاصدة لكل الف مزارع مقابل (٣٣.٩) حاصدة لكل الف مزا رع في الدول المتقدمة و (٣١.٣)حاصدة لكل الف مزارع في الدول الاوربية[٨].

مما يشير الى الفرق الكبير في استخدام المكننة الحديثة في الزراعة بين العراق والدول المتقدمة والاوربية . ونتيجة لا نخفاص معدلات استخدام المكننة الزراعية . فقد انخفضت كفاءة اداء الزارعة في العراق .حيث قدرت بحوالي ١٤% من كفاءة الزراعة في بعض البلدان وهذا بدوره قد ادى الى قصور كبير في الانتاج الزراعي واسهم في الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء لمواجهة احتياجات السكان المحليين . ويعود سبب محدودية المكننة الزراعية في العراق الى جملة اسباب اهمها مايلي

١-الارتفاع الكبير في اسعار المكننة الزراعة الحديثة نتيجة خضوعها للاحتكار من قبل عدد محدود من الدول المتقدمة وعدد محدود من الشركات الكبرى المتعددة الجنسية..

٢- تعقيد مشكلة الصيانة بسبب تعدد الالات الزراعية الحديثة .

٣- صغر حجم الحيازات الزراعية وتبعثر ها بالشكل الذي يعيق عملية ادخال المكننة الزراعية الحديثة .

٤. انعدام الدعم الحكومي بعد احتلال الامريكي لعام ٢٠٠٣ وفيما يتعلق بالاسمدة الكيماوية .فانها ذات اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وبالاخص التنمية الراسية .حيث اكدت الدراسات ان الاسمدة الكيماوية اسهمت بحوالي (٢٠%) من معدل الانتاجية للمحاصيل الزراعية خلال القرن الماضي .وبالرغم من اهمية الاسمدة في التنمة الزراعية الاننا نجد ان معدلات استخدام الزراعة في العراق من الاسمدة الكيماوية وللمدة (١٩٩٨-٢٠٠٢) كانت (٧٨١) الف طن سنويا .بينما تقدر حاجة المساحة المزروعة في القطر العراقي من الاسمدة الكيماوية باكثر من (١٥٠٠) الف طن سنويا. بمعنى ان هنالك عجزا سنويا في استخدام الاسمدة الكيماوية في العراق مقده (٧١٩) الف طن خلال تلك المدة .وتقدر نسبته ب(٤٧.٩%) وهي نسبة كبيرة تكاد تقترب من النصف .اما بعد الاحتلال لعام ٢٠٠٣ وما تعرضت له مصانع الاسمدة فقد انخفض انتاج الاسمدة الى حدود (٤٠٠) الف طن سنويا وهذا لا يغطي اكثر من ٢٠% من حاجة الزراعة .فضلا عن توقف الدعم الحكومي مما ادى الى ارتفاع سعر الطن من (٦٠) الف دينار طن عام ٢٠٠٢ الى (٦٠٠) الف دينار . طن عام ٢٠٠٧ بالنسبة لسماد اليوريا .اما المركب فقد ارتفع السعر من (١٠٠) الف دينار .طن الى (١٢٥٠)الف دينار طن . وان معظم الاسمدة مستوردة من الخارج من قبل القطاع الخاص مما ادى الى ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج الزراعي.[٩]

اما ما يتعلق **بالافات الزراعية**.بانواعها المختلفة . فانها تعد من اهم المعوقات الرئيسية للانتاج الزراعي في العراق . وتتمثل هذه الافات بالحشرات والقوارض والامراض النباتية والاعشاب الضارة والحيوانات والطيور المختلفة . حيث تقدر الخسائر السنوية الناتجة عن تلك الافات الزراعية بحوالي (٣٥-٥٠%) من جملة الانتاج ا لزراعي ولمعالجة ومكافحة تلك الافات الزراعية ينبغي الاستعانة المكثفة بالمبيدات الكيماوية لحماية الانتاج الزراعي . في حين نجد ان استخدام هذه المبيدات في العراق لم يكن بالمستوى المطلوب . ويعود سبب انخفاض استخدام المبيدات الكيماوية الى عدم توافر معلومات كافية عن البيئة وضعف القدرة التمويلية للفلاحين ونقص الخبرة والمعرفة الفنية لمعظم الفلاحين . وتجدر الاشارة هنا الى ما يمكن ان يترتب عن استخدام العشوائي للمبيدات الكيماوية من سلبيات كتلوث المياه ومخاطر حوادث التسمم الناتجةعن بقايا المبيدات في المواد الغذائية . وقد ارتفعت اسعار المبيدات بعد الاحتلال الامريكي ورفع الدعم الحكومي عنها بشكل كبير جدا وقد تعذر مكافحة البساتين بسبب عدم السماح لوزارة الزراعة باستخدام طائرات المكافحة فضلا عن الغش الحاصل في المبيدات

المستوردة من قبل النشاط الخاص مما حمل الفلاح تكاليف عالية من جهة وانخفاض الانتاج من جهة اخرى .

خامسا: <u>المعوقات البشرية</u>

يرجع اغلب التدهور الحاصل في الزراعة العراقية الى سوء ادارة الانسان للموارد الزراعية بصورة عامة والموارد الارضية بصورة خاصة . فضلا عن الممارسات البشرية الاستنزافية وغير المدروسة مثل (ازالة الغطاء النباتي عن طريق التحطيب وقطع وحرق الاشجار والرعى الجائر والتوسع العمراني غير المدروس على حساب الاراضي الزراعية الخصبة . وسوء استخدام المكننة الزراعية والاستخدام العشوائي للاسمدة والمبيدات الكيماوية وما ينتج عنه من تلوث التربة والمياه . فضلا عن سوء ادارة الثروة الحيوانية والتطبيقات الخاطئة في الرعي والسحب الجائر للمياهه الجوفية وحفر الابار الجوفية لسقاية المواشي في المناطق الجافة و ...الخ كل ذلك يعد من المعوقات البشرية للتنمية الزراعية (النباتية والحيوانية) في العراق ومن المشاكل الاخرى التي تسببها التعرب الريحية والانجراف المائي فضلا عن فقدان التربة الخصبة فانها تعمل على نقل الاتربة والرمل وزحفها وتساقطها على المناطق السكنية وطرق المواصلات مما يضر بصحة الانسان وبيئته حيث تشير لاحصائيات بان (٩٠%) تقريبا من اراضي العراق معرضة للتعرية الريحية والانجراف المائي .مما ساهم في خسارة الاراضي الزراعية الخصبة . فضلا عن زيادة تركيز نسبة ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع متوسطات درجات الحرارة في العراق . ظاهرة الاحتباس الحراري . اما فيما يخص سوء ادارة الانسان للثروة الحيوانية فبا لامكان الاشارة اليه من خلال الرعي الجائر الذي ادى الى ازالة الغطاء النب اتي للمراعي الطبيعية وغير الطبيعية . ويعمل على تدهور المراعي ، فضلا عن انتشار بعض الحشائش الضارة. كما وقد ادى هذا التدهور في المراعي الطبيعية الى التزايد النسبي في هجرة السكان من الريف والبادية الى المدن . وتقدر المساحة التي تقتلع شجيراتها الرعوية سنويا في العراق بحوالي (٢٠٠٠ هـ/ سنويا)[١٠] وهي مساحة كبيرة نسبيا اذا ما قورنت بمساحة العراق الكلية، فضلا عن الذبح الجائر الذي يعني (عدم اتباع الاساليب والاسس العلمية الصحيحة والضوابط الخاصة بالتربية والتحسين في عمليات استبعاد وذبح الحيوانات للاستهلاك .كأن تذبح الاغنام في عمر دون سن الفطام مما يؤد ي الى خسارة كبيرة في الحصول على اللحوم الجيدة . فضلا عن ذبح الحوامل والامهات صغيرة السن وابقار الحليب و.... الخ

ثالثا: ضعف الرعاية البيطرية . نتيجة انخفاض عدد الاطباء البيطريين من ذوي الكفاءة والخبرة . وقلة المستشفيات البيطرية او انعدامها في بعض المناطق . فضلا عن ضعف المراكز البحثية الخاصة بتطوير سلالات الحيوانات قلة الادوية والمعدات اللازمة للوقاية ومكافحة الامراض وانخفاض مستوى الارشاد والتوعية البيطرية.[١١]

سادسا : المعوقات البنيوية

تعد المعوقات البنيوية والمؤسسية اهم العوامل المؤثرة على عناصر الا نتاج الاخرى كا لارض والمياه وراس المال والتكنولوجيا . فضلا عن صعوبة تنفيذها وانشائها نظرا لضخامة رؤوس الاموال التي تتطلبها وطول الفترة الزمنية اللازمة لانجازها . وفيما يلي سوف نتناول ابرز هذه المعوقات واكثرها تاثيرا على التنمية الزراعية في العراق.

و تمثل البنية التحتية (Infrastructure) جميع المرافق التي تعد اساسا للحياة الاقتصادية . والتي تمثل الارضية لبنية الاقتصاد القومي وتشمل وسائل النقل والمواصلات والتخزين والطاقة والماء وانظمة الري والبزل والسدود ومؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم و...الخ[١٢] ان عدم توفر الهيكل الخدمي في المناطق الريفية الزراعية من العراق . يؤدي الى بطئ السير نحو تحقيق عملية التنمية الزراعية . وصعوبة استغلال الموارد الزراعية والاقتصادية المتاحة بصورة كاملة .

ومن ابرز معوقات البنية التحتية في الريف العراقي هي :

١- قصور طرق المواصلات ووسائل النقل والترحيل . فضلا عن محدودية الطرق الجيدة وارتفاع تكاليف النقل نتيجة ارتفاع اسعار الوقود

٢- محدودية مراكز التوزيع لمستلزمات الانتاج الرئيسية . كالاسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الكيماوية ، فضلا عن البعد بين مراكز التوزيع ومنا طق الانتاج . مما يعيق وصول مستلزمات الانتاج في اوقاتها المحدودة . فضلا عن ارتفاع اسعارها .

١. محدودية وسائل التخزين الحديثة . حيث تعاني منتجات الفواكه والخضر والالبان واللحوم بشكل خاص من هذه المشكلة نظرا لسرعة تلفها . فضلا عن النقص الكبير في شبكات الري والصرف الصحي والجسور والمعاهد التدريبية والمؤسسات التعليمية.

المبحث الثاني

دور الدولة في تطوير القطاع الزراعي في العراق

ياتي دور الدولة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في ضل وجود نوعين من التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في العراق بشكل خاص والقطاعات الاقتصاد ية الاخرى بشكل عام . فالتحدي الاول يتمثل بالتحديات الخارجية كالتطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي شهدها العالم ولاسيما في مجال تقنيات الانتاج الزراعي والتي كان العراق وما يزال بعيدا عنها . فضلا عن تاثير التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية والشركا ت متعددة الجنسية ودورها في ادارة وتنظيم عمليات الانتاج وتسويقه (حيث تستحوذ الشركات العشر الاولى في العالم في مجال البذور والكيماويات الزراعية على (٨٥%) من السوق العالمية)[١٣]. اما التحدي الثاني فيتمثل بالمحددات والعقبات الداخلية التي يعاني منها القطاع ا لزراعي في العراق نتيجة لما مر به من

ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ادت الى تدمير البنى التحتية للقطاع الزراعي وتراجع مستويات الانتاج الزراعي وتخلفة بشكل كبير عن تحقيق المستوى الآمن من الاكتفاء الذاتي . ولمعالجة وتطوير القطاع الزراعي في العراق وتحقيق الاك تفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الاساسية . يحتم الامر وضع سياسة زراعية فاعلة من عدة محاورتستهدف تنمية القطاع الزراعي والنهوض به . ومن اهم محاور السياسة المقترحة هي :

اولا: <u>ضرورة توفير التكنولوجيا وتطوير المراكز البحثية</u>

يعد تحسين اداء القطاع الزراعي ورفع الانتاجية الزراعية هدفا استراتيجيا لتحقيق الامن الغذائي في العراق . ويتمثل السبيل الى تحقيق هذا الهد ف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يتمخض عنه من افاق واسعة لتطوير الاساليب الزراعية المتبعة في انتاج المحاصيل . كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوفرة وتوسيعها وتحسين استخدام التقاوي والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الاكثر ملاءمة . والتوسع في المكننة الزراعية وتبني اساليب ال ري الحديثة وتطوير الاصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية .

ان تطور الانتاجية والانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني . يرتبط الى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية ولا سيما في الميدان الزراعي . والتي تاخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية للقطاع الزراعي في العراق . اذ ان الاستفا دة من فوائد التقانات الحيوية (الحصول على سلالات وبذور فائقة الانتاجية تحقق وفرة في الانتاج الزراعي . انتاج نباتات تتحمل الجفاف والملوحة وبالتالي الاقتصاد في مياه الري . انتاج نباتات بقيم غذائية اعلى ...الخ) ما يزال ضعيفا بسبب قصور الامكانيات البحثية وحاجة هذه التقانات الى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية والخبرات والتجهيزات الفنية . والتي غالبا ما تكون محتكرة من قبل شركات عالمية متعدد الجنسية مما يجعل الاستفادة من ثمارها او نتائج ابحاثها امرا شديد التعقيد وباهظ التكاليف وبالامكان تفعيل دور البحوث الزراعية في العراق لزيادة الانتاجية الزراعية من خلال عدة عوامل نذكر منها الاتي :[١٤]

١-التنسيق بين مراكز البحوث وانشطتها في العراق والبلدان العربية والاجنبية . بهدف تطوير وزيادة الخبرات والمهمات الفنية المتبادلة .

٢- توفير الملاكات المؤهلة للقيام بالابحاث الزراعية بصورة عامة والتطبيقية منها بصورة خاصة

٣- زيادة الموارد المخصصة لهذه الابحاث من قبل الحكومة العراقية

٤- توفير التجهيزات العلمية والفنية والمختبرات المتخصصة

٥- توفير البيئة الامنية والعلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال

ان اعطاء الاهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من اهم الوسائل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة تطويع التكنولوجيا المستوردة من خلال قدرتها على القيام بالوظائف الاساسية الاتية:

١-التحديد الموضوعي والمعقلن للاهداف الاستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج الزراعي او تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والاليات والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استغلال امثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين

٢- توليد فيض مستمر من تكنولوجيا جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع المتطور ولا سيما فيما يتعلق با لانتاج والادارة والتسويق في الميدان الزراعي.

٣- بلورة نظم انتاج متكامل ومتطورة اي تكامل البحوث التي تعالج العمليات الانتاجية وبلورتها الى نظام انتاجي او نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة او منطقة معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلف الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين والمزارعين.

ان الفعالية في تحقيق هذه الوظائف تستدعي ان تكون الجهود البحثية الهادفة الى التنمية الزراعية تراعي الاهداف التي تسعى الى تحقيقها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في القطاع الزراعي وان تولي اهتماما ولا سيما للاستغلال الامثل للموارد الطبيعية ولعائد استثمار هذه الموارد . وان تكون على وعي كامل باهمية عنصر الزمن لتحقيق الاهداف المنشودة في الوقت المطلوب . وان تساهم هذه الجهود البحثية في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحسين المستوى المعيشي للقاعدة العريضة من المزارعين.

في ضوء ما تقدم . يمكن القول ان زيادة الانتاجية في الزراعة تمثل المدخل الاساس لتط وير القطاع الزراعي وتحقيق وضع افضل للامن الغذائي في العراق . ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة البحثية العراقية وتمكينها من مواكبة التطورات التقنية والعلمية العالمية وتوظيفها وتطويعها وفقا لظروف البيئة المحلية العراقية . فضلا عن تفعيل دور الارشاد الزراعي في ن قل نتائج البحوث الزراعية الى الحقل ونقل المشاهدات من الحقل الى مركز البحوث . وهو امر لا شك مرتبط بوضع الاطر المؤسسية اللازمة وتوفير الملاكات البشرية الكافية عددا ونوعا والدعم المالي اللازم.

ثانيا : الاهتمام بالسياسة السعرية والتسويقية الزراعية.

من الضروري العمل على انتهاج سياسة سعرية وتسويقية تعمل على دعم اسعار المحاصيل المنتجات الزراعية ورفع اسعارها الى ما يقارب الاسعار العالمية او الى المستوى الذي يجعل هذه الاسعار مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي لتشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير الحافزلزيادة الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية . كما ينبغي في الوقت نفسه العمل على اتباع سياسة دعم مستلزمات

الانتاج الزراعي لتشجيع المنتجين الزراعيين على استخدام مدخلات الانتاج المتطورة (كالبذور المحسنة الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والمعدات وغيرها) وتوفير هذه المدخلات في اوقاتها المحد دة . حيث ان تحرير اسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها يؤدي الى ارتفاع اسعارها مما يساهم في زيادة الاعباء المالية على المزارعين وعدم مقدرتهم على شراء الكميات الكافية من هذه المدخلات الزراعية للتوسيع في الانتاج الزراعي . ان التحدي الرئيس الذي يواجه الامن الغذائي العراقي حاليا ومستقبلا ينطوي على مدى قدرة الدولة على تطوير وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي والحزم التقنية الحديثة بالكميات والنوعيات المناسبة وفي الاوقات المحددة

اذ لابد في هذا الميدان الافادة من تجارب البلدان المتقدمة التي سبقتنا في هذ ا المضمار ووضعت في المقام الاول تزاوج وسيلتين مهمتين هما التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي مع السياسة السعرية المجزية والمحفزة للمنتج الزراعي . وهذا ما فعلته الولايات المتحدة وطبقته منذ الربع الاول من القرن العشرين ثم اتبعتها الدول الاوروبية الغربية في الخ مسينيات . واليابان في الستينيات . ثم انتقلت بعد ذلك الى بلدان اقل تقدما كالهند وبعض الدول النامية الاخرى في السبعينيات . اذ كانت الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الثانية اكبر مستورد للمواد الغذائية ولكنها استطاعت في سنوات قليلة ان تصبح اكبر مصدر وذلك بسب ب استخدمها الاساليب التكنولوجية الحديثة والدعم المالي الكبير الذي يحصل عليه المزارع الاوروبي والاسعار المضمونة لمنتجاته . هذا فضلا عن سياسة الحماية التي اوجبت زيادة الرسوم الكمركية على المنتجات الزراعية المنافسة التي ترد من خارج السوق الاوروبية المشتركة . اما الولايات المتحدة فقد سبقت البلدان الاوروبية الغربية في اتباع هذه الاساليب في تطوير وتنمية زراعتها . كما ان تجربة الثورة الخضراء (GreenRevolution) التي طبقتها المكسيك والهند وباكستان ودول اخرى نامية قد حققت نجاحا كبيرا في تحسين كمية ونوعية الانتاج الزراع ي وذلك لاعتمادها بالدرجة الاولى على المبتكرات البيولوجية المتمثلة باستخدام الاصناف عالية الانتاجية من القمح والذي جرى استنباطه في مركز البحوث الزراعية الدولية في المكسيك وكذلك الاصناف العالية الانتاج من الرز التي جرى استنباطها في المركز البحوث الزراعية الد ولية في الفليبين . وقد حققت الهند بتطبيق هذه السياسة مع برنامج البحوث المتكامل اكتفاء ذاتيا واصبحت تنعم بفائض من الحبوب تحفظه في مستودعاتها تفاديا لاي نقص بسبب الجفاف او الكوارث الطبيعية . كما ان الهند اصبحت من البلدان المصدرة للحبوب بعد ان كانت حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي تعد بلد المجاعات ونقص الاغذية الاساسية . حيث كانت تستورد اكثر من عشرة ملايين طن سنويا من الحبوب حتى عام ١٩٦٥.[١٥]

مما سبق يتضح انه من الممكن للعراق بما لديه من امكانيات وموارد زراعية كافية ان يصل الى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاساسية الزراعية والاستغناء كليا عن استيرادها من الخارج اذا ما تبنى سياسة سعرية وتسويقية مجزية مع برنامج مكثف وفعال للبحوث الزراعية والارشاد الزراعي ودعم مالي واعانات لمساعدة المنتج على التوسع في استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة بعد تطويرها بما يلاءم البيئات الزراعية المختلفة في الدولة . لان العراق لا تنقصه الموارد والا مكانيات اللازمة لتحقيق ذلك انما يعاني من ضعف السياسات الزراعية وسوء الادارة المزرعية .

ثالثا: تنمية الموارد البشرية الزراعية الوطنية

تظهر اهمية تنمية الموارد البشرية ا لزراعية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني نحو سيادة اليات السوق والمنافسة فظلا عن التطورات التي احدثتها ثورة المعلومت والتطور الهائل في مجال التكنلوجيا الزراعية اذ تبرز ضرورة تعزيز التأهيل الفني والتدريب المهني فضلا عن تنمية المهارات والقدرات البش رية الزراعية على استخدام التكنلوجيا المتقدمة وفي هذا الاتجاه يأتي دور الدولة في انتهاج سياسة تنموية لتدريب وتأهيل الموارد البشرية الزراعية وتنمية القدرات الفنية المتاحة فضلا عن دعم البنى التحتية للبحث العمي ودعمه في الجامعات ومراكز الابحاث وتشجيع عملية الا بتكار والتطوير وان تعمل الاستراتيجية المقترحة على اتخاذ التدابير والاجراءات التالية :[١٦]

١-دراسة وتحديد الاحتياج الفعلي الحالي والمستقبلي من التخصصات الزراعية المختلفة.

٢- تصميم وتنفيذ برامج متعددة ومكثفة لتدريب قوة العمل غير الماهر من خلال اشراك كافة الاطراف ذات العلاقة بما فيها القطاع الخاص.

٣- تحمل الدولة جزءأ من تكاليف برامج تاهيل واعادة تاهيل عمالة القطاع الخاص ضمن اطار صندوق للتدريب المهني.

٤- تشجيع القطاع الخاص على انشاء وادارة مراكز للتدريب والتاهيل بما يلبي احتياجاته من التخصصات الزراعية المختلفة

٥- ربط مخرجات التعليم العالي والتعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات التنمية الزراعية في العراق.

رابعا: الاهتمام بالبنى التحتية الزراعية وتفعيل دور المؤسسات الساندة .

يقع على عاتق الحكومة القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية للقطاع الزراعي والتي تضم الطرق والجسور والمجاري والكهرباء ....الخ. فضلا عن اعادة تاهيل مشاريع الري والبزل وتنظيم الموارد المائية وصيانة الترب باعتبارها حجر الزاوية لرفع انتاجية الدونم الواحد من الارض الزراعية لاسيما في جنوب البلاد والتي وصلت الى مرحلة الانتاجية الحدية . كذلك حل

مشكلات الملوحة والغدق والتصحر والاهتمام بنشاط المراعي الطبيعية والغابات والمسطحات المائية لتنشيط الانتاج الحيواني. والعمل على تفعيل دور الهيئة العامة لوقاية المزروعات والهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية ودوائر البيطرية كل في حقل اختصاصه لوقاية الثروة الحيوانية من الامراض والاوبئة التي تتعرض لها المزروعات وقطعان الثروة الحيوانية وتمويل المشاريع العلمية للبحوث الزراعية . وتاسيس وحدات رقابة نوعية للمنتوجات الزراعية . فضلا عن تفعيل دور مؤسسات الارشاد الزراعي لاداء دورها على الوجه الاكمل . ويتم ذلك من خ لال وضع وتطبيق سياسة واضحة للارشاد الزراعي لتوجيه المزارعين نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة. فضلا عن توجيه المزارعين وتحفيزهم لتطبيق نتائج البحوث الزراعية العملية والاهتمام بتلك البحوث بوضع تصورات جديدة لها للخروج من واقعها التقليدي.

خامسا:- تكوين الخزين الستراتيجي من الحبوب الستراتيجية :

ان للمخزون الاستراتيجي اهمية كبيرة في تحقيق الامن الغذائي العراقي والمحافظة فضلا عن دوره في توفير السلع الغذائية والمحافظة على اسعارها في ضل التغيرات المفاجئة لاسعار السلع والمنتجات الزراعية المستورد . لذا ينبغي العمل على بناء مخزون استراتيجي على المستوى الوطني لاهم السلع والمنتجات الغذائية العراقية ولاسيما منتجات الحبوب. بما يساعد على تمكين المواطن العراقي من الحصول على الغذاء بشكل دائم وفي مختلف الضروف والاحوال . وان يكون هذا المخزون الاستراتيجي يكفي لاشباع حاجة الطلب المحلي لمدة سنة واحدة على الاقل.

سادسا:- الاهتمام بالمورد المائي وتفعيل سبل تنميته والمحافظة عليه.

ينبغي التاكيد على تحقيق الامن المائي العراقي باعتباره الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ولتحقيق ذلك ينبغي التعاون بين وزارة الزراعة العراقية ووزارة الموارد المائية العراقية في اعداد السياسات والاستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث. والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة . ورفع كفاءة استخدام مياه الري والعائدة منها. كما يتطلب الامر حل مشكلات المياه مع دول المنبع والجوار لحفاظ على حقوق العراق المكتسة في مياه الانهار المشتركة مع الدول المتشاطئة. وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين الدولية التي تعطي حقوقا للدول المتشاطئة ودول المنبع ودول المجرى ودول المصب. فضلا عن ذلك ينبغي الاهتمام بالمياه المتاحة وحمايتها وترشيد استهلاكها من خلال اتباع الخطوات الاتية :[١٧] .

١.استخدام اساليب الري الحديثة (مثل الرش والتنقيط) بدلا من اسلوب الري التقليدي الذي يؤدي الى انجراف التربة وتملحها وهدر المياه .

٢.التوسع في عمليات بناء السدود والخزانات السطحية من اجل استغلا ل اكبر قدر ممكن من المياه السطحية ومياه الامطار .

٣.تحقيق الاستفادة القصوى من المياه الجوفية باستغلالها استغلالا امثل وتنظيم استثمارها وتجنب هدرها .

٤.اعادة تاهيل وانشاء المشاريع الاروائية والبزل ووضع الخطط اللازمة لذلك . والتاكد من صلاحية شبكات الصرف الصحي . ومعالجة التسربات الى مجاري المياه وانسداد القنوات بالاعشاب الضارة .

سابعا :- <u>تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية في العراق</u> .

ينبغي على الحكومة العراقية تبني سياسة تجارية ثابتة لحماية الانتاج الزراعي المحلي من منافسة المستورد والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الانتاج المحلي كما هو معمول به في مجموعة من البلدان المجاورة. فضلا عن فرض شروط ومواصفات صحية في المنافذ الحدودية العراقية وتطبيق قوانين الحجز البيطري ومواصفات بطاقة دلالة المواد الغذائية حسب المواصفات القياسية العراقية او وضع رسوم كمركية مدروسة او رسوم اغراق على المادة المستوردة لحماية المنتجات المحلية .

ثامنا :<u>المحافظة على البيئة العراقية</u> :

يتم ذلك من خلال مواجهة المشكلات البيئية التي تعيق التنمية الزراعية في العراق والتي تكاد تمس الموارد الطبيعية العراقية جميعا . الارض – المياه – الغابات – المراعي – الثروة الحيوانية . وتتمثل المشكلات البيئية في العراق بتدهور نوعية التربة نتيجة التملح وتدهور نوعية مياه الري و قطع اشجار الغابات وتدهور المراعي ومشكلة التصحر [١٨] وغالبا ما تحدث هذه المشكلات البيئية في العراق نتيجة للممارسات الانتاجية الخاطئة . والاستخدام غير العلمي للمواد الكيماوية . وسوء استخدام المياه . ومخلفات المصانع والمعامل في المجاري المائية وغيرها من الاسباب . ويمكن ايراد بعض الاجراءات لمواجهة المشكلات البيئية في العراق من خلال .[١٩]

١-الحفاظ على التربة الزراعية من كافة الملوثات التي تؤثر في الاراضي الزراعية . فضلا عن الحفاظ على سلامة المحاصيل بالتخلص من مخلفات المصانع وصيانة شبكات الصرف الصحي

٢- اتباع اسلوب المكافحة المتكاملة للافات الزراعية وتشجيع استخدام المكافحة الحيوية (عوضا عن المكافحة الكيماوية قدر الامكان) التي تنعكس ايجابيا على نوعية المنتج من جهة وعلى التوازن البيئي من جهة اخرى

وهي العمل على تربية واكثار الاعداد الطبيعية للافات الزراعية والموجودة في الظروف نفسها او جلبها من مناطق ذات ظروف مشابهة واقلمتها ونشرها على نطاق واسع للحد من انتشار وتكاثر الافة للمزيد من التفاصيل ينظر

٣- الحفاظ على المياه وترب الاراضي الزراعية من التلوث عن طريق استخدام الاسمدة الكيماوية بنسب وكميات معقولة .

٤- تبني تراكيب محصولية تقوم على زراعات ذات استخدام محدود لمياه ا لري لمقاومة الملوحة والجفاف .

٥- تنظيم عمليات القطع للاشجار في الغابات واعادة تشجير ها وفق مخطط شامل . فضلا عن وضع قوانين متشددة على قطع الاشجار بشكل عشوائي ولا سيما الاشجار المعمرة . التي تؤدي الى اثار سلبية وخطيرة على البيئة العراقية بشكل عام والبيئة الزراعية بشكل خاص

٦- ضرورة الاهتمام بدراسة البيئة وتاثيرها على التنمية الزراعية في العراق .فضلا عن الاستعانة بالمنظمات الاقليمية والدولية لتقديم العون الفني والتدريب للمساعدة في سياسات وبرامج العمل البئية

تاسعا : توسع الاقراض والتمويل الزراعي وجذب الاستثمارات المباشرة

ويتم ذلك من خلال تسهيل اقامة المؤسسات المالية في المناطق الريفية لتوسيع القروض في المناطق الريفية وتشجيع المزارعين على الادخار في المؤسسات المصرفية . وان يتصف النظام المصرفي بالمرونة ليتلاءم مع متطلبات المستثمرين من القطاع الخاص الزراعي . فضلا عن تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية ولا سيما الاوروبية والعربية على الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والمرونة في اختيار المشروع الاستثماري والتأسيس . لتوسيع الانتاج ذي الجودة العالية والنوعية الممتازة . ولا سيما في مجال الخضا ر والفواكه للتصدير الى الاسواق الخارجية ،وايجاد قاعدة بيانات عن الانتاج وتسويق المنتجات الزاعية الخام والمصنعة وتوفير التمويل للقطاع الخاص المحلي عند الرغبة في الاستثمار في الزراعة وتسهيل الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الاجل وبشروط سهلة . حيث ان الاقراض الزراعي يساعد على تحقيق ما يأتي[٢٠]

١-تعزيز دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في تنمية الانتاج الزراعي وتحسين المنتجات الزراعية

٢- يهيا قاعدة مهمة للتنمية الزراعية دون اثقال كاهل ميزانية الدولة باية مبالغ . فرأس مال الصندوق يبقى ملكا للدولة حيث يؤدي دوره في تحقيق التنمية من خلال دعمه للقطاع الخاص

٣- تطوير قدرات الفلاحين والمزارعين التي ستكون مفتاحا مهما لانجاح مشاريع الخطط الاستثمارية الحكومية الممولة من واردات الدولة بما في ذلك ما يقدم للعراق من قروض ومنح مالية

٢. المساهمة بشكل فعال في تطويرالريف وزيادة دخول الاسر الريفية وبالتالي تقليص مستوى الفقر في الريف العراقي

٥- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وتقليص مستوى البطالة المقنعة

الاستنتاجات

١- اتضح ان اشكالية التنمية الزراعية في العراق معقدة ومتشابكة.

٢- هناك مشاكل في الاراضي الزراعية من حيث التصحر والتملح وغير ذلك مما ادى الى انخفاض الانتاجية من جاني وانخفاض المساحة الصالحة للزراعة من جانب اخر.

٣-اتساع ظاهرة التلوث المائي في العراق ،فضلا عن تلوث الهواء مما انعكس سلبا على الانتاج الزراعي.

٤- ضعف استخدام الحزمة التكنولوجية لضعف امكانيات الفلاح العراقي المالية وارتفاع اسعارها من جهة واحتكارات الشركات العالمية من جهة اخرى.

٥- ضعف الاستثمارات الحكومية وبالتالي ضعف الاستثمارات الخاصة.

٦- توقف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وبكل اشكاله.

٧- عدم اهتمام الدولة بالبنى التحتية للقطاع الزراعي وفي كافة المجالات الا في المجالات الضيقة والمحدودة ادى الى تدهور القطاع الزراعي

٨- ويلات الحرب التي مرت على العراق واخرها الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ادى الى تدمير البنى التحتية للقطاع الزراعي.

٩ - اتضح بعدم قدرة النشاط الزراعي الخاص بعملية التنمية الزراعية وذلك لضعف امكانياته المالية والادارية والعلمية والتكنولوجية.

١٠ -توصل البحث الى ان العراق يواجه مشكلة كبيرة في المياه من حيث كميات المياه المنخفضة جدا ونوعياته حيث ارتفاع نسبة الملوحة ونسبة التلوث بسبب قيام دول المنبع والعراق برمي مخلفات الصناعة والمدن والزراعة في مجرى الانهر، فضلا عن اقامة السدود والخزانات.

١١ -توقف الانشطة البحثية الزراعية بعد تدميرالمراكز البحثية الزراعية بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣.

<u>التوصيات</u>

١-يجب ان يكون هناك دور للدولة في معالجة مشاكل التنمية الزراعية وذلك لضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية للقطاع الزراعي الخاص من جهه ولتشابك وتعقيد مشاكل التنمية الزراعية في العراق.

٢- الاكثار من انشاء الحقول الزراعية في كافة محافظات القطر ومراقبة نج احها لا مكان تطبيق الملائم منها.

٣- رصد ميزانية خاصة بالقطاع الزراعي لتنميتة كون هذا القطاع ريادي ومهم ويعشق مع كل القطاعات الاقتصادية الاخرى وفتح مصارف كبيرة للقرض والتسليف لمساعدة الفلاحين بتطوير وتنمية مزارعهم.

٤- الاهتمام بقطاع الري كون العراق مقبل على شحة مائية كبيرة وكما متوقع والتركيز على استخدام تقانات الري الحديثة .

٥- استخدام المياه الجوفية وابتكار طرق جديدة لاستخراج المياه من الارض وخاصة ببدائل الطاقة الكهربائية.

٦- التثقيف على الزراعة الحديثة وارسال مرشدين وخبراء وفلاحين الى خارج القطر للاط لاع على تجارب العالم الناجحة في مجال الزراعة الحديثة لتطبيقها في القطر.

٧- استغلال مساحات واسعة من الاراضي في العراق بالزراعة عن طريق الاستثمار المشترك سواء شركات عراقية مع اخرى عربية او عالمية، شرط ان تكون الدولة لها اسهامات في هذه العملية وبالتالي تكون العملية ايجابية وغير محتكرة.

المصادر

١-المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه .السياسات الزراعيه العربيه .ج١١ .السياسه الزراعيه للجمهوريه العراقيه.الخرطوم. ت٢ ١٩٨٢ ص١١٨.

٢.المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه .دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الاراضي في الدول العربيه.جمهورية السودان.الخرطوم.ديسمبر ك١ . ٢٠٠٧ .ص ١٩_١٨.

٣-عيادة سعيد، نحو ستراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠١٠ ،ص٥٩.

٤-د.بلاسم جميل -الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث البيئي في العراق .مؤتمر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،اذار ٢٠١٠،.،ص١٧.-

٥- kiriahna.ras.some aspect of agrisultural .growtn.pricy and equity- food research in stilute studies .1982-page 43

٦- بلاسم جميل الدليمي. اثر السياسة الزراعية على الانتاج الزراعي في العراق للمدة ١٩٧٠ ١٩٩٠. . اطروحة دكتوراه . كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد .١٩٩٣ .ص٩٢

٧-بلاسم جميل الدليمي. المصدر السابق .ص٩٧ .

٨-عمر حميد .استشراف مستقبل الزراعة في العراق في ضل ازمة الغذاء العالمية . رسالة ماجستير . كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد .٢٠١٠،ص٨٩.

٩- بلاسم جميل خلف ،واقع الانتاج الزراعي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ،بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر وزارة التجارة ،حول انضمام العراق الى المنظمة عام ٢٠٠٩.

١٠- a.B. zahlain technology in the arab states .un. new York .1980 page.73

١١- بلاسم جميل خلف . مصدر سابق ص ٩٧

١٢- عبد العزيز محمود خلف الله . ترشيد استخدام المبيدات واتباع اساليب المكافحة المتكامله في الوطن العربي . مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي . العدد ٦ . الخرطوم . ١٩٨٥ ص ١٠١
١٣- عبد الله قسم الفخري . الزراعة في الوطن العربي . دار الطباعة للنشر . بغداد ٢٠٠٢
١٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الاراضي في الدول العربية . مصدر سابق ص٢٢
١٥- مزاحم ماهر علي التكريتي . قصور الانتاج الزراعي عن تلبية متطلبات الامن الغذائي العربي للفترة ١٩٧٠-١٩٩٠-اطروحة دكتوراه - كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد ١٩٩٣ .ص١٧٦
١٦-المنظمة العربية للتنمية الزراعية . تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية الاساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي . الخرطوم .ك٢ .٢٠٠٩ .ص٢٤
١٧- عيادة سعيد، نحو ستراتيجية وطنية لحل مشكلة المياه في العراق، مصدر سابق ،ص٩٧.
١٨- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . دراسة الاثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية العربية . الخرطوم .١٩٩٤ ص٤٧
١٩- فاضل جواد دهش. الاثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي . مصدر سابق ص١١٩.
٢٠-عمر حميد .استشراف مستقبل الزراعة في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية
مصدر سابق ، ص ١٩٠

الخلاصة:

تواجه التنمية الزراعية في العراق مجموعة من المعوقات المتشابكة والتي تحول دون تطور الزراعة ، متمثلة بالبنى التحتية التي دمرها الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، مشاكل الارض والتصحر والتملح ،مشاكل المياه والتلوث البيئي،ضعف استخدام الحزمة التكنولوجية ، ضعف فاعلية السياسة السعرية الزراعية والسياسة التجارية التي اثرت سلبيا من خلال سياسة الاغراق، فضلا عن انعدام الدعم الحكومي وضعف الاستثمارالحكومي والخاص وارتفاع اسعار مدخلات الانتاج الزراعي.

ان هذه المشاكل التنموية تتطلب تدخل الدولة وبكل امكانياتها المالية والتكنولوجية والادارية والمعلوماتية وذلك لضعف امكانيات القطاع الزراعي الخاص ،اسوة بحكومات الدول المتقدمة التي تقدم كل اشكال الدعم للقطاع الزراعي على الرغم من كل الامكانيات التي يمتلكها القطاع الزراعي الخاص هناك . لذا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على مشاكل ومعوقات التنمية الزراعية ودور الدولة في حلها.